

Distr.: General
30 June 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ١٠٧ من القائمة الأولى*

منع الجريمة والعدالة الجنائية

معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

تقرير الأمين العام

ملخص

أعدّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨١/٦٤. وهو يسلط الضوء على استجابات البلدان الأفريقية للنداءات التي تدعو إلى اتخاذ مبادرات جماعية ومنسقة ترمي إلى تعزيز نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية لديها من خلال استعمال الأطر القانونية الوطنية والإقليمية القائمة، والصكوك القانونية والدولية من قبيل الاتفاقيات والقرارات، والآليات الجيوسياسية من قبيل التكتلات السياسية الإقليمية. ويقيم التقرير قيمة تضمين الجوانب ذات الصلة في نظم العدالة الجنائية المحلية والتقليدية، التي تميل إلى الاعتماد على العدالة التصالحية وعلى البدائل التوفيقية المجتمعية التي تمارس على نطاق واسع في أرياف أفريقيا، في إطار إصلاحات العدالة الجزائية والجنائية المطلوبة على المستوى الدولي. ويحتوي التقرير على وصف لأنشطة برامج محددة ومصممة خصيصاً يقوم بها معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، والغرض منها تزويد البلدان الأفريقية بالمساعدة التقنية لإقامة نظم فعالة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

وتناقش في التقرير التدابير التي من شأنها أن تجعل من المعهد أداة فعالة ومستدامة لتلبية احتياجات أفريقيا في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. ومن الممكن تحقيق ذلك بتدعيم المعهد ومن خلال اعتماد استراتيجيات تقليدية ومبتكرة ترمي إلى تعبئة الأموال وإبراز صورة المعهد وإدارته وحوكمتة وزيادة الشراكات التعاونية. كما يتناول التقرير القضايا المتصلة بالمشاريع والالتزامات المقبلة، مع التأكيد على كيفية التصدي للتحديات الراهنة والمقبلة.

* A/65/50.

190710 V.10-54859 (A)



أولاً - مقدمة

- ١ - أُعدّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨١/٦٤. وهو يحتوي على استعراض موجز لبرامج وعمليات معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، تلبية لطلبات الدول الأعضاء، وفقاً لولاية المعهد. وهو يسلط الضوء على التدابير التقليدية ويحتوي على تقييم لفعالية المبادرات القائمة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويصف التقرير التدابير التي يتخذها المعهد لتلبية احتياجات دوله الأعضاء بما يتماشى مع وقائع كل بلد ويتضمن مقترحات من أجل تعبئة القدرات المتوفرة في كل بلد بغية التوصل إلى حلول مجتمعية مستدامة لمشكلة الجريمة والتعرف إلى التحديات التي تعترض سبيل العدالة الجنائية.
- ٢ - ويشتمل التقرير على معلومات بشأن مقترحات تقدم بها المعهد من أجل النهوض بالترتيبات التعاونية في تنفيذ برامجها. ويصف التقرير السعي المتزايد لدى الدول الأعضاء للتصدي لمواطني الضعف العامة والمحددة التي تؤثر على تنميتها بالإضافة إلى تشكيلة فريدة ومخصصة من التدابير القائمة على الأدلة. ويحتوي التقرير على معلومات تبرهن على جدوى الممارسات الجيدة وفائدة التعاون مع الشبكات القائمة لمنع الجريمة والحاجة إلى تضمين الجوانب ذات الصلة من النظم التقليدية والأعراف في سياسات منع الجريمة، على جميع المستويات.
- ٣ - وتعاني أفريقيا من عوامل تؤثر سلباً على تنميتها وقدرتها على تحري الجريمة، مما يمكن العصابات الإجرامية من العمل داخل الخدمات العامة الرئيسية. وأدى ذلك بدوره إلى السعي لالتماس تدخلات قائمة على الأدلة تكون قادرة على الاستجابة على النحو الملائم لمواطني القصور في مجالي الأمن والحوكمة، وعلى التصدي لمسائل التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وكانت طلبات الاستعانة من أجل: (أ) استعراض الإجراءات المتبعة في عمليات إنفاذ القانون؛ (ب) إصلاحات في التشريعات وفي النظم الإصلاحية ونظم العدالة الجنائية.
- ٤ - وأصبحت الحوكمة تفهم، على نحو متزايد، على أنها مسؤولية شخصية ومسألة جماعية في تسيير الشؤون العامة في أفريقيا. وهذا يعزز الرأي القائل إن سيادة القانون شرط أساسي مسبق لتحقيق التنمية.
- ٥ - وأصبحت حالة الجريمة الفريدة من نوعها في أفريقيا تتلقى الاهتمام من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تعمل في مجال منع الجريمة. ويتطلب نجاح مكافحة الجريمة استراتيجيات وطنية وإقليمية ودولية مترابطة ومتداخلة ومتأصلة في إطار التعاون العالمي.

٦- وما زال المعهد نقطة الدخول الواضحة لالتماس المساعدة التقنية بخصوص منع الجريمة والتي توفرها الشبكات الدولية إلى أفريقيا. وإذ تستند ولاية المعهد إلى اتفاقيات محددة وقرارات ذات صلة، فإنها تشكل الأساس لتقديم الخدمات إلى دوله الأعضاء، بالشراكة مع هيئات أخرى على كل من المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

ثانياً - الحوكمة والإدارة

ألف - مجلس الإدارة

- ٧- عُقدت الدورة الحادية عشرة لمجلس إدارة معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في نيروبي يومي ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وحضرها ممثلو أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا والسنغال والسودان والكاميرون وكينيا وملاوي ونيجيريا.
- ٨- وقدّر مجلس الإدارة برنامج أنشطة المعهد في تقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء ولكنه أعرب عن قلقه إزاء استمرار وجود أنشطة إجرامية متطورة في البلدان الأفريقية.
- ٩- وركز مجلس الإدارة على الحاجة إلى قدر أكبر من إبراز أهمية الخدمات التي يقدمها المعهد لمساعدة الدول الأعضاء في مواجهة مشكلة الجريمة المتزايدة الخطورة وما يترتب عليها من آثار بالنسبة للتنمية في المنطقة. ونظر المجلس في التدابير التي من شأنها أن تستجيب استجابة وافية للتحدي العام المتمثل في عدم كفاية التدفقات المالية، وقرر أن يجعل من المعهد آلية ناشطة معززة وأكثر جدوى. ولاحظ، نتيجة مبادرة التعبئة التي اتخذها سابقاً، أن رقماً قياسياً من ١٣ بلداً قد سددت الاشتراكات المستحقة عليها، وحث البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها. وقال ممثلو حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا والكاميرون إن مساهمات بلدانهم سوف تقدم إلى المعهد في المستقبل القريب.
- ١٠- وإزاء تصاعد الجريمة في أفريقيا واطّراد تغير أساليب المجرمين، أقر مجلس الإدارة إجراء دراسة استعراضية لنشاط المعهد للوقوف على الاحتياجات الحقيقية في البلدان الأفريقية في مواجهة التحديات الراهنة. ومن شأن هذه الدراسة أن تركز على الأهداف والتمويل والإبلاغ والإدارة في المعهد، وذلك بغية إبراز صورته. وقد كلفت لجنة استعراض، برئاسة أوغندا وعضوية ممثلين من جميع الدول الأعضاء في مجلس الإدارة، بتقديم توصياتها في غضون ستة أشهر إلى مجلس الإدارة، لكي ينظر فيها ويسعى إلى تنفيذها.

١١- وأقر المجلس برنامج عمل وميزانية المعهد للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، اللذين يعتمدان أساساً على زيادة التزام الدول الأعضاء في أنشطة مشتركة مع المعهد. وأعرب المجلس عن امتنانه للدعم من جانب الدول الأعضاء التي تقدمت بمساهمات إلى المعهد، ولاحظ مع التقدير موافقة الجمعية العامة على تقديم منحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ لتغطية مرتبات الموظفين في الفئة الفنية. كما أعرب المجلس عن امتنانه لاعتماد الجمعية قرارها ١٨١/٦٤، الذي أُنْتُت فيه على المعهد لما يبذله من جهود من أجل تعزيز وتنسيق أنشطة التعاون التقني الإقليمية ذات الصلة بنظم منع الجريمة والعدالة الجنائية في أفريقيا. وأكدت حكومة أوغندا من جديد دعمها للمعهد، بما في ذلك من خلال تأكيد حق المعهد في ملكية الأرض المقام عليها. وعلاوة على ذلك، أعربت حكومة أوغندا عن عزمها الدعوة إلى انعقاد مؤتمر للوزراء الأفارقة بعد شهر تموز/يوليه ٢٠١١. وأعرب المجلس عن ارتياحه لشبكة الوكالات والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والإدارات الحكومية التي لها روابط مع المعهد.

باء- التوجيه العام والإدارة

١٢- الغرض من عمل المعهد هو تحقيق تكامل التطورات الإقليمية ذات الصلة مع الممارسات التقليدية المفيدة. كما يروج المعهد لاستراتيجيات مبتكرة في إدارة العدالة الجنائية تشمل ما يلي: (أ) الكتابات والفنون الشعبية؛ (ب) الآليات الحديثة والتقليدية؛ (ج) الجوانب الرسمية وغير الرسمية. وبفضل الدعم، المالي وخلافه، من جانب الدول الأعضاء، بناءً على توجيه مجلس الإدارة، تحظى هذه المبادرات بالاهتمام الذي تستحقه. والمقصود من هذه البرامج أن تحاكي في مناطق أخرى، كوسيلة للإشراك في المعارف والممارسات الجيدة.

١٣- وكنقطة دخول للشبكات الدولية لمنع الجريمة في أفريقيا، يشجع المعهد تنفيذ استراتيجيات وإصلاحات عملية. وفي هذه العملية، يعتمد المعهد إلى بناء القدرات التقنية الخاصة به من أجل إدراج التطلعات الأفريقية ضمن الجهود العالمية لمنع الجريمة. وحديثاً بالذكر أن المعهد يزد من استثماره في التعاون الإقليمي من أجل استغلال المبادرات القائمة من أجل تنفيذ البرامج المشتركة لصالح دوله الأعضاء. وينهض المعهد بوضع السياسات ذات الصلة ويقدم للدول الأعضاء المساعدة التقنية بحسب الغرض. وهو يسعى إلى إقامة شراكات جديدة، بينما يحافظ على الترتيبات القائمة مع الدول الأعضاء ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والجمعية العامة وشبكة المعاهد في إطار برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والهيئات الأكاديمية والمهنية والمجتمع المدني.

ثالثاً - البرامج والأنشطة الموضوعية

ألف - لمحة عامة

١٤ - تزايد الاهتمام، منذ مطلع هذه الألفية، في استحداث آليات موضوعية لتدعيم التدابير التقليدية من أجل إدارة منع الجريمة والعدالة الجنائية، وبالتالي ما زالت تتكشف مواطن جديدة من الضعف. وتستدعي مواطن الضعف هذه مبادرات تتسم بقدر أكبر من الجانب العملي وتقوم على قاعدة أوسع من المشاورات ووضع السياسات والقيام بالإصلاحات القائمة على البحوث وتيسير إدماج الممارسات ذات الصلة في النظم القائمة لإدارة الشؤون العامة. ولكن على الرغم من التزام السلطات في أفريقيا بمنع الجريمة، ما زالت هنالك تحديات تعترض سبيل بلوغ الأهداف، ربما بسبب انخفاض مستويات استخدام الموارد وحشدها وانخفاض مستوى التوعية.

١٥ - وتشارك الدول الأفريقية في الآليات الدولية الرامية إلى صون العدالة والقانون والنظام، بما في ذلك مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية وعمليات حفظ السلام. وتشمل المسؤوليات التي ترافق هذه المشاركة مسؤولية تدعيم الأطر المؤسسية بالمعارف المتخصصة الضرورية لتحقيق التغيير المتوخى. وقد اجتمع ممثلو البلدان الأفريقية في كمبالا في حزيران/يونيه ٢٠١٠ للمشاركة في مؤتمر استعراض فعالية نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية^(١) في تنفيذ العدالة الدولية. وينوي المعهد تشكيل وتدعيم تحالفات استراتيجية من أجل التصدي للمسائل التي حددتها دوله الأعضاء في ذلك المؤتمر.

باء - أنشطة المشاريع

١٦ - تقوم أنشطة المعهد على أساس البحوث الرامية إلى تحديد احتياجات الدول الأعضاء وتعزيز التعاون من أجل بناء شبكة من الشراكات المفيدة ونشر المعلومات لزيادة الوعي وتقديم المساعدة التقنية، مع التركيز على تدريب الموارد البشرية. وسعياً لوضع استراتيجيات علاجية وسياسة فعالة، يجري جمع بيانات الجرائم وتحليلها وتجهيزها.

١٧ - ويوضع جدول الأنشطة التي يضطلع بها المعهد على أساس الطلب الوارد من البلدان الأفريقية وتنفذ على أساس تقاسم التكاليف بين الدول الأعضاء والشركاء الآخرين، بما فيهم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢١٨٧، الرقم ٣٨٥٤٤.

١ - البحوث

(أ) مشروع "العودة من السجن إلى البيت"

١٨- بما أن مشروع "العودة من السجن إلى البيت" يعترف بحقوق الإنسان التي يتمتع بها الجناة، فإنه ما فتئ يجتذب اهتمام عدد متزايد من منظمات المجتمع المدني والسلطات الإصلاحية ذات الصلة والمؤسسات الأكاديمية وفرادى الخبراء. ومن خلال هذا المشروع، يقوم المعهد بموجب ولايته بتنفيذ المبادئ الأساسية للعدالة التصالحية في الشؤون الجنائية وذلك بتلبية احتياجات الضحايا وتشجيع مشاركتهم في إعادة تأهيل السجناء وإدماجهم ثانية في حياة المجتمع. واستناداً إلى مبادئ تحسين الرعاية وتنشيط احتمال المعاودة وتمكين المجتمعات المحلية باعتبارها قنوات فعالة لتحقيق العدالة الجنائية، فإن المشروع يستقطب كل الجهود الهادفة إلى الإدارة الإصلاحية والإصلاحات الجنائية. وقد شرع المعهد في إجراء مفاوضات مع منظمات المجتمع المدني التالية من أجل النهوض بالأهداف السامية للمشروع في مختلف مجالات عملياتها: "كريمسون إنترناشيونال"، في أجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك في وسط أفريقيا وجنوبها؛ و"أطفال رضع في السجن"، في شرق أفريقيا؛ و"زمالة سجون أوغندا"، في أوغندا؛ و"خدمة سجون ملاوي"، في ملاوي؛ و"خدمة سجون غانا"، في غرب أفريقيا.

١٩- وتجري حالياً محادثات رفيعة المستوى لتنفيذ المشروع في أفريقيا بالتعاون مع رابطة الخدمات الإصلاحية الأفريقية، ومبادرة إعادة التأهيل والرعاية في السجون، والرابطة الدولية للمؤسسات الإصلاحية والسجون. وسوف ينهض المعهد بالمشروع إلى جانب برامج محددة لتحسين المعرفة بالمؤسسات الإصلاحية في أفريقيا.

(ب) تقييم النظم البديلة لتسوية المنازعات في رواندا

٢٠- إن التراث الأفريقي الفريد من نوعه، والذي يوفر الرعاية الاجتماعية على مستوى الأسرة الموسعة، هو وسيلة لتسوية الخلافات في المجتمعات المحلية. ويعتقد أن البدائل المجتمعية في أفريقيا مفضلة لأنها متأصلة في فضائل من قبيل حسن الضيافة والعفو والصلح والوساطة وحسن النية والمصالحة واحترام الشيوخ. ومن المتوقع أن يكون لمحاولات إعادة تفعيل نظم العدالة التقليدية، مثل نظام محاكم *gacaca* التي تقوم على أساس أعراف المجتمع، أهمية حيوية. ويرى المعهد أن نظام غكاكا، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، وسيلة فعالة لتنفيذ المبادئ الأساسية للعدالة التصالحية المشار إليها أعلاه. ومن ثم فإن نظام غكاكا يوفر لنظم العدالة الجنائية القائمة منظوراً أفريقياً يتسم بكونه عملياً وحساساً لوقائع كل حالة، فضلاً عن أنه يراعي مبادئ حقوق الإنسان.

٢١- وما زالت المشاورات الرامية إلى تحديد مصادر التمويل والموارد والكيافيات من أجل القيام بتقييم للنظم البديلة لتسوية المنازعات في رواندا مستمرة مع السلطات المعنية والشركاء ذوي الصلة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، في كينغالي. ويتوقع المعهد أن يستعين بهذا التقييم للتدليل على جدوى النظم التقليدية في تنفيذ المبادئ الأساسية للعدالة التصالحية كما يتوقع أن يكون للاستنتاجات تداعيات في مجال إصلاح العدالة الجنائية في العديد من البلدان الأفريقية.

(ج) تقييم أثر التماس خدمات المجتمعات المحلية في كينيا

٢٢- يستجيب المعهد لطلب من حكومة كينيا للحصول على المساعدة التقنية في تقييم برنامج يشتمل على توفير الخدمات المجتمعية وخدمات الرعاية اللاحقة. وقد عقد اجتماع للخبراء وضعت واستكملت أثناءه خطط مفصلة للمشروع. ومن المتوقع أن يكون لحصيلة هذا التقييم أثر في بلدان إفريقية أخرى، لا سيما فيما يتعلق بتبادل المعلومات في المنطقة. ومن المتوقع أيضاً أن ينطوي على إمكانية حسم مشكلة الاكتظاظ بالجوء إلى تدابير غير احتجازية.

(د) مشروع مراقبة الفضاء الحاسوبي

٢٣- أدى التعاون بين المعهد والرابطة الدولية لمكافحة الجريمة السيبرانية، ومقرها في فرنسا، إلى إقامة المركز الأفريقي للقانون السيبراني ومنع الجريمة السيبرانية، الذي سوف يبدش في تموز/يوليه ٢٠١٠. ورسالة المركز هي استكشاف وفهم الإنترنت، ودراسة التطور والديناميات والقواعد والمعايير ذات الصلة بالإنترنت في أفريقيا، وتقييم الحاجة أو عدم الحاجة إلى القوانين والجزاءات، وتحسين المعارف بخصوص الاستراتيجيات الاحتياطية على الشبكة التي يشيع استخدامها بين المجرمين لاستغلال الناس. كما يرمي المركز إلى استكشاف الفضاء الحاسوبي وإلى أن يكون في طليعة من يعمل على تطويره في أفريقيا. وهو يمثل شبكة من الخبراء الأفارقة والدوليين والأكاديميين والباحثين والمحامين والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، وكلهم يعمل للوقوف على التحديات والفرص في الفضاء الحاسوبي والتصدي لها ومكافحة الجريمة السيبرانية، في أفريقيا على وجه التحديد وفي العالم أجمع.

(هـ) الاتجار بالأشخاص في نيجيريا وأوغندا

٢٤- إثر صدور تقارير عن الاتجار بالأشخاص في نيجيريا وأوغندا، عكف المعهد على العمل مع مؤسسات، بما فيها منظمات المجتمع المدني، من أجل التوصل إلى أساليب للتوعية بشأن الاتجار بالأشخاص وتنفيذ التوصيات الواردة في التقارير المشار إليها أعلاه. وسيكون التركيز على جوانب الوقاية والمقاومة والحماية، حسب الاقتضاء. ولتحقيق هذه الأهداف، يتفاوض المعهد بشأن التعاون مع مركز المملكة المتحدة المعني بالاتجار بالبشر.

(و) المجلة الأفريقية الخاصة بالجريمة والعدالة الجنائية

٢٥ - قام المعهد، في إطار ولايته لإجراء بحوث موجهة نحو السياسة العامة لاستكشاف العلاقة بين الجريمة والتنمية، بإصدار العدد الافتتاحي من *African Journal on Crime and Criminal Justice* المجلة الأفريقية الخاصة بالجريمة والعدالة الجنائية. ويحتوي هذا العدد على مقالات بأقلام دولية مرموقة عن جوانب الجريمة والتنمية والعدالة الاجتماعية. وتستند المقالات إلى البحوث والتجارب الإقليمية، وتحظى بالرؤية من زاوية دولية أوسع. ويمثل تنوع أعضاء هيئة التحرير مورداً استراتيجياً من موارد الخبرة المتخصصة لصالح البرامج في مجال التدريب والبحوث وتبادل المعلومات.

٢٦ - وقد سجلت المجلة الأفريقية الخاصة بالجريمة والعدالة الجنائية نجاحاً في عديد من الجبهات. فالمجلات القانونية تمثل مصدراً هاماً من مصادر الاجتهاد والقانون، وأفريقيا في أمس الحاجة إلى هذا النوع من الإرشاد الذي توفره هذه البحوث للمشرعين ولصناع السياسة. وهذه المجلة، التي تتناول الموضوعات ذات الأولوية من قبيل حقوق الإنسان ومعاملة المجرمين والجريمة السيبرانية والاتجار بالبشر والفساد والجريمة في مجال التعليم، والتي تستخدم إحصاءات معاصرة باللغة القيمة، والبحوث الأكاديمية وبيانات الجريمة والمشورة المتخصصة بشأن هذه القضايا الملحة، ثروة لا تقدر بثمن في توجيه السياسة والقانون، وفي توفير المعلومات في مجال الممارسة من أجل مستقبل العدالة الأفريقية. وقد أثبتت المجلة أيضاً أنها تشكل مساهمة هامة نحو بلوغ أهداف المعهد في مجال المساعدة على وضع السياسات من أجل منع جرائم الأحداث والحد منها، والنهوض بالاستراتيجيات المبتكرة لمنع الجريمة وتحقيق الإصلاحات في مجال العدالة الجنائية، ولا سيما وضع الإطار الذي يمكن من خلاله تبادل الخبرات والمعلومات ونشرها. وقد بدأ العمل لتوّه بشأن العدد الثاني من المجلة، وهنالك خطط قيد الدرس لزيادة توزيعها إبان الأشهر المقبلة.

٢٧ - وهنالك بوادر تشير إلى أن العدد الأول من المجلة الأفريقية الخاصة بالجريمة والعدالة الجنائية لاقي إقبالاً بوصفه مجموعة حيوية من التقارير القائمة على البحوث التي تتناول أنماط الجريمة والتدابير الوقائية منها. وقد اجتذب العدد الافتتاحي، الذي أطلقه رئيس مجلس الإدارة في نيروبي في نيسان/أبريل ٢٠١٠، اهتمام العديد من العاملين في مجال العدالة الجنائية وفي الإدارات الحكومية، بمن فيهم الوزراء. كما أحاطت علماً بظهور المجلة الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث، إلى جانب الممارسين في مجال القانون من مختلف المناطق.

(ز) مشروع الملخصات القطرية

٢٨- يعمل المعهد على إنشاء شبكة من جهات الاتصال المفيدة كمصادر لبيانات الجريمة في البلدان الأفريقية. ومن خلال جهات الاتصال هذه يقوم المعهد بتنسيق عملية جمع البيانات الحيوية فيما يتعلق بتنفيذ القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء^(٢) في إطار قاعدة بيانات. ومن شأن هذا المشروع أن يكشف عن التحديات التي تواجهها سلطات الإصلاحات في تنفيذ هذا الصك وأن يساعد على تحديد أنواع التدخلات والمساعدة التقنية اللازمة.

(ح) حالة تنفيذ القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء من جانب الدول الأفريقية

٢٩- جرى تصميم استبيانات تهدف إلى تقييم حالة تنفيذ القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء وأُرسلت، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، إلى ٣٥ بلداً أفريقياً، قدّمت ١٢ منها ردودها إلى المعهد. وهذا معدل استجابة مشجع فيما يتعلق بجمع البيانات في أفريقيا. وعملية البحوث عبارة عن جهد تعاوني بين المعهد والمكتب، حيث يوفر المعهد الدراية التقنية.

(ط) تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة

٣٠- يقوم المعهد حالياً بتحديث الصك من أجل جمع المعلومات بشأن تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة في قاعدة بيانات تضم التشريعات والترتيبات القائمة بين البلدان. وعلاوة على ذلك، يسعى المعهد إلى استكشاف مصادر تمويل ممكنة.

٢- التدريب

(أ) دورات قصيرة لتحسين نظم العدالة الجنائية

٣١- اجتذبت الدورة القصيرة الرائدة التي نظمها المعهد لموظفي الإصلاحات من بلدان شرق أفريقيا طلبات من مناطق أخرى. وبعد إجراء مشاورات مستفيضة مع السلطات، من المزمع أن يكرر المعهد عقد هذه الدورة التدريبية في مناطق أخرى، وفقاً للاحتياجات المحددة. وينظر المعهد حالياً في طلب مقدم من حكومة كينيا لتحسين القدرة على توفير الخدمات الإصلاحية والرعاية اللاحقة في ذلك البلد.

(2) حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول (الجزء الأول): الصكوك العالمية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.XIV.4 (المجلد الأول، الجزء ١))، الباب ياء، الرقم ٣٤.

٣٢- وقطع المعهد شوطاً لا بأس به في المشاورات مع خدمة السجون في غانا بشأن استضافة دورة تدريبية لموظفي العدالة الجنائية في غرب أفريقيا. وتُلتمس الفرص حالياً لمزيد من التعاون مع أطراف شريكة مثل مصرف التنمية الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمات المجتمع المدني.

(ب) حلقات العمل التدريبية بشأن الإفراج المشروط والوضع تحت المراقبة والتدابير الإصلاحية المجتمعية

٣٣- استجابة للاهتمام بالتدريب الذي أبدته السلطات الإصلاحية المعنية، يجري المعهد مشاورات مع المكتب بشأن تمويل مشروع "الإفراج المشروط بعد السجن". وقد انبثق المشروع من مقترحات طرحت أثناء حلقات عمل عقدت في أوغندا وزامبيا وكينيا، وهي تركز على تحسين الفهم بشأن التدابير البديلة، بما فيها التدابير غير الاحتجازية، وبشأن الترويج لهذه التدابير في أفريقيا.

(ج) مراقبة الامتحانات

٣٤- حدد المعهد، بالتآزر مع السلطات المعنية في أفريقيا، الحاجة إلى معالجة مواطن القصور الأكاديمية والتحديات التي تواجه الأداء في القطاعين العام والخاص، لأن هذه التحديات تنطوي على قصور الأداء ونقص الكفاءة، ومن ثم تفتح الباب للمحاباة وغيرها من أشكال التحيز في عمليات التوظيف. وعموماً تنجم هذه التحديات عن تجاوزات تحدث أثناء الامتحانات، بما في ذلك عمليات انتحال الهوية وتزييف الشهادات الأكاديمية. ومن المزمع عقد اجتماع للخبراء في حزيران/يونيه ٢٠١٠ في كيغالي لمناقشة مدى انتشار المشكلة ووضع طرائق من أجل التصدي لهذه التحديات. وقد تكرمت حكومة رواندا بمشاركة المعهد في رعاية هذا الاجتماع.

(د) مشروع المدرسة الصيفية

٣٥- إن مشروع المدرسة الصيفية هو نتيجة تعاون بين المعهد وجامعة واشنطن ولي (الولايات المتحدة الأمريكية) وجامعة ماكيري (أوغندا). ويرمي المشروع إلى التوعية بحقوق الإنسان وبالمسائل المتصلة بالعدالة الجنائية، مثل عقوبة الإعدام. وسوف يستفيد المشروع من خبرة أساتذة وخبراء زائرين محليين ودوليين، إضافة إلى المساهمة المتخصصة من جانب المعهد. وسيُنطلق المشروع في آب/أغسطس ٢٠١٠ في أمانة المعهد، وسيشارك فيه علماء باحثون وناشطون في مجال حقوق الإنسان وممارسون قانونيون وعاملون في مجال العدالة الجنائية.

(هـ) دورة عن بناء السلم والحفاظ عليه

٣٦- يقوم المعهد بتنظيم دورة تدريبية لعناصر الجيش الأوغندي تركز على دور منع الجريمة وعلى حقوق الإنسان التي يتمتع بها ضحايا الصراعات. ومن المزمع عقد هذه الدورة التدريبية في النصف الثاني من عام ٢٠١٠، ومن المتوقع أن تكون نشاطاً مشتركاً بين جامعة واشنطن ولي وحكومة أوغندا والمعهد. وتجري الآن مناقشة كيفية تنفيذها، بما في ذلك الموضوعات التي ستدرج في المنهاج.

٣- تعميم المعلومات

(أ) إنتاج تقارير ونشرة إخبارية

٣٧- المعلومات أداة حاسمة الأهمية في مجال الإدارة. ويشدد المعهد على أهمية حيوية المعلومات وتخزينها ثم تعميمها بعد ذلك على المستعملين المعنيين كلما وحيثما اقتضى الأمر. وتعمم المعلومات على أساس مستمر، من خلال التقارير عن الأنشطة المنفذة، على الشركاء الأطراف وتكون متاحة على الشبكة مباشرة.

٣٨- ومن شأن التقارير عن الأنشطة المنفذة أن تعرض البيانات التي يجمعها المعهد وأن تزود الحكومات والمنظمات الشريكة والعلماء والممارسين والباحثين والمنظمات الأخرى العاملة في مجال منع الجريمة بمعلومات حيوية. ولئن كانت التقارير ضرورة أساسية لمواءمة عمليات حل المشكلات ولتنفيذ البرامج الاستراتيجية، فإنها تعزز أيضاً مكانة المعهد بوصفه هيئة تنسيق للشركاء في ميادين تعاون يمكن تحديدها. ومن ثم تبقى تقارير المعهد أداة هامة للنهوض بالتعاون بين الحكومات والهيئات الأخرى في سبيل وضع سياسات وممارسات مشتركة وتوليد الإمكانيات لتعبئة الموارد. وتعميم التقارير أمر أساسي لترويج استراتيجيات منع الجريمة ولتشجيع إصلاحات العدالة الجنائية، حيث تعتمد هذه التطورات على النهوض بتبادل المعارف والدراية الفنية والتجارب بين أصحاب المصلحة المعنيين.

٣٩- ولسوف تتعزز هذه التبادلات إلى حد كبير بفضل زيادة استعمال المكتبة الرقمية، التي يمكن من خلالها الوصول إلى جميع تقارير المعهد. وعلاوة على ذلك، سوف يتمكن المعهد من زيادة قدرته وإبراز صورته بتيسير الوصول إلى هذه التقارير المفيدة جدا والتي يمكن التعويل عليها إلى حد كبير.

٤٠- وقد سعى المعهد إلى إصدار نشرة إخبارية بانتظام لإحاطة الأطراف المهتمة علماً باستمرار بأهداف المعهد وأنشطته. وينظر المعهد في إصدار نشرة إخبارية رقمية، وهي

تتطلب موارد مالية أقل وتصل مع ذلك إلى الأطراف المهتمة بالبريد الإلكتروني ومن خلال موقع المعهد على الشبكة. ومن المتوقع لهذه النشرة أن تصدر بانتظام في عام ٢٠١١. ومن الممكن لاحقاً، إذا سمحت الموارد، صدور نشرة ورقية إلى جانب النشرة الإلكترونية. وتناقش حالياً فرص تسويق هذه الفكرة لدى الشركاء المحتملين.

٤١ - وما فتئ المعهد يعمل على تحديث مركز المعلومات الرقمية لديه بإضافة محاضر الاجتماعات الهامة وكتابات ومشورات الخبراء والتقارير عن المؤتمرات والزيارات، وكلها تسلط الضوء على المسائل المتصلة بمنع الجريمة وإدارة العدالة الجنائية وتطرق إليها. ويجري إثراء الفهرس الذي هو في متناول الجمهور مباشرة على الشبكة، وذلك بإضافة ملخصات وتقارير مقتطفة من المجالات ومقالات تتناول قضايا من قبيل منع الجريمة ومعاملة المجرمين وحقوق الإنسان ومبحث العقوبات والجرائم، فضلاً عن مصادر أخرى تضمها حالياً مكتبة المعهد. وإذ يسعى المعهد إلى توسيع إمكانية الوصول إلى مركز المعلومات لديه، فإنه يرمي أيضاً إلى تيسير الوصول إلى المعلومات المفصلة. ومن شأن متابعة الدورات بالاتصال الحاسوبي المباشر أن تعزز مكانة المعهد بوصفه مركزاً تعليمياً متميزاً.

(ج) تحديث مركز المعلومات

٤٢ - تم تحديث مركز المعلومات، وهو يستوعب الآن ما ينوف على ١٠٠٠ مجلد تتناول منع الجريمة والعدالة الجنائية، وتجري إضافتها كلها إلى فهرس النفاذ الإلكتروني المباشر للعموم، وهو في متناول الجميع في كل أنحاء العالم. وبالاقتراح مع المجموعة المتنامية دوماً في المكتبة الرقمية، فإن موارد مركز المعلومات سرعان ما تصبح واحدة من أشمل المجموعات المتاحة وأكثرها جدوى. وتشير التقارير إلى أن عدد الزيارات وطلبات النفاذ إلى المكتبة الإلكترونية بالاتصال الحاسوبي المباشر ما فتئ يزداد شهراً بعد شهر.

(د) الموقع على الشبكة

٤٣ - بعد قدر كبير من التخطيط والعمل، سوف يستعاض عن موقع المعهد على الشبكة كلياً بواجهة أكثر مواكبة للعصر وأيسر وصولاً وأسهل استعمالاً. ويدرك المعهد أن موارده لن تكون قيمة إلا إذا كانت في متناول الناس، ولذلك يتعين تحديث موقعه الشبكي على نحو مفيد إذا أريد له أن يلبي الحاجة إلى آلية لتعميم المعلومات تتسم بالسرعة والفورية والشمولية. وسيكون الموقع الجديد على الشبكة أكثر كفاءة وتوافقاً مع المعدات الحديثة وقادراً على إتاحة الموارد التي يتعين على المعهد أن يوفرها بغية زيادة التعاون ونشر الدراية الفنية والبيانات وإتاحة خطوط الاتصال بالمعهد وتدفق المعلومات، والعمل بذلك على

الترويج لأخذ المنظور الأفريقي في الحسبان على صعيد نظام العدالة الجنائية العالمي. وعلاوة على ذلك، من المرتقب أن يمكن الموقع الجديد المعهد من استغلال الموارد الكامنة من الدراية الفنية ومن إبراز صورته وزيادة تعاونه مع أصحاب المصلحة المهتمين.

٤ - التعاون

(أ) التعاون الفعال بين المعهد وشركائه

٤٤ - إذا أريد للمعهد أن ينفذ ولايته تنفيذاً فعالاً، فإنه يتعين عليه أن يعمل كجزء من شبكة. وقد أدى التعاون على مختلف المستويات إلى التصدي للتحديات التي تفرضها الجريمة، سواء في القضايا الروتينية أم في إدارة الطوارئ، وخصوصاً عندما يركز هذا التعاون على تنسيق التخطيط (لا سيما من خلال الاتفاقيات الإقليمية والدولية) وإنفاذ القانون وتسليم المجرمين والمساعدة المتبادلة والحفاظ على السلم وإدارة العدالة الجنائية وتبادل بيانات الجرائم باستخدام التكنولوجيا (من خلال اللقاءات الفيديوية مثلاً).

٤٥ - ويقوم المعهد تدريجياً باستغلال منهل من الموارد المتاحة في إطار شبكة شركائه. وينطوي ذلك على إمكانية إبراز صورة المعهد بأقل التكاليف.

٤٦ - واتساقاً مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس إدارة المعهد واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، يتعين على المكتب أن يضطلع بتنفيذ برامج مع الشركاء المعنيين وأن يلي، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، احتياجات البلدان الأفريقية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٤٧ - وكذلك اتساقاً مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس إدارة المعهد والجمعية العامة، مضى المعهد في تدعيم الشراكات القائمة والسعي في الوقت ذاته إلى التماس شراكات جديدة. ومن بين هذه الشراكات الجديدة الشراكة مع معهد الحقوق عبر الوطنية في جامعة واشنطن أند لي. وفي إطار هذا التعاون، أرسلت الجامعة اثنتين من المتدربين للعمل في المعهد من ٢٥ أيار/مايو إلى آب/أغسطس ٢٠١٠. ويعمل المتدربان مع موظفي المعهد في مجموعة شتى من المشاريع بحسب تخصصاتهما المهنية.

٤٨ - ويستفيد المتدربان من العمل إلى جانب موظفي المعهد، وبذلك يكتسبان خبرة ثمينة ويسخران مواهبهما في إطار بيئة عملية. وهما يستغلان الفرصة كذلك من أجل الإلمام بنظم العدالة والإصلاحات الجنائية في البلدان النامية، والتعمق في دراسة وفهم أهمية القانون والنظام القضائي.

رابعاً - التعاون الدولي والشراكات

٤٩ - تم تمثيل المعهد في الاجتماعات التالية:

- (أ) الاجتماع الثاني للخبراء بشأن اكتظاظ السجون، طوكيو، ١٤-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛
- (ب) الاجتماع الأفريقي الإقليمي التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، نيروبي، ٨-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛
- (ج) اجتماع فريق الخبراء المعني بوضع قواعد تكميلية خاصة بمعاملة النساء الموقوفات والمعتقلات في المرافق الاحتجازية وغير الاحتجازية، بانكوك، ٢٣-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛
- (د) الاجتماع الوزاري الإقليمي بعنوان "تعزيز سيادة القانون والأمن البشري في شرق أفريقيا"، نيروبي، ٢٣-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛
- (هـ) المؤتمر الوطني البرازيلي الرابع بشأن الجزاءات البديلة، سلفادور، البرازيل، ٦-٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠؛
- (و) مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، سلفادور، البرازيل، ١٢-١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠؛
- (ز) الدورة التاسعة عشرة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، فيينا، ١٧-٢١ أيار/مايو ٢٠١٠.

خامساً - التمويل والدعم

- ٥٠ - بلغ إجمالي إيرادات المعهد للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ما مقداره ١٢٩,٦٩ ٥٨٥ دولاراً، أي بزيادة طفيفة على مبلغ ٤٢٣,٥٧ ٥٧٨ دولاراً من الإيرادات في عام ٢٠٠٨. وتُعزى هذه الزيادة إلى زيادة مقدار الاشتراكات المسددة من الدول الأعضاء في عام ٢٠٠٩ (٢٧٠,٦٢ ٣٨٣ دولاراً) مقارنة بعام ٢٠٠٨ (٢٤٨,٩٠ ١٨٩ دولاراً). وفيما يلي مصادر الأموال التي تلقاها المعهد:
- (أ) الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء، ومقدارها ٢٧٠,٦٢ ٣٨٣ دولاراً (٦٦ في المائة)؛

(ب) حصة عام ٢٠٠٩ من منحة الأمم المتحدة، ومقدارها ٢٣٣,٧١ ١٥٤ دولاراً (٢٦ في المائة)؛

(ج) إيرادات أخرى آتية من إيجار مباني المعهد ومرافقه إلى جانب الفوائد المصرفية على الودائع، ومقدارها ٦٢٥,٣٦ ٤٧ دولاراً (٨ في المائة).

٥١- وقُدِّر إجمالي موارد المعهد للفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٠ بمبلغ ٦٤٧,٤٧ ٣٣٢ دولاراً، وتتكون مما يلي:

(أ) حصة عام ٢٠١٠ من منحة الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ومقدارها ٩٠٠ ٢٦٦ دولار، لدفع جزء من رواتب الموظفين في الفئة الفنية؛

(ب) الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء، ٨٩٤,٧٩ ٢٦ دولاراً؛

(ج) إيرادات أخرى آتية من إيجار مباني المعهد، ٨٥٢,٦٨ ٣٨ دولاراً.

ألف- الاشتراكات المالية المقررة على الدول الأعضاء

٥٢- استطاع المعهد، خلال الفترة التي يتناولها التقرير (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى أيار/مايو ٢٠١٠)، أن يُحصّل ١٦٥,٤١ ٤١٠ دولاراً من الدول الأعضاء التالية: بوركينا فاسو (٩٨٥ ٩ دولاراً)؛ وجمهورية تنزانيا المتحدة (٢٤٠,٦١ ٨ دولاراً)؛ وسيشيل (٢٣ ٧٤ دولاراً)؛ والسودان (١٢١,٥٥ ٢١٥ دولاراً)؛ وغانا (٣٠٧ ٨ دولارات)؛ وكينيا (٧٩ ٤١٠ ٨ دولارات)؛ وملاوي (٤٧٧ ٧٧ دولاراً)؛ وموزامبيق (٤٢ ٦٠٠ ٨ دولار).

٥٣- ومن المبلغ الإجمالي وقدره ٩١٦ ٤٣١ ٥ دولاراً الذي كان متوقعاً أن يتلقاه المعهد للفترة ١٩٨٩-٢٠١٠ ورد مبلغ ٣٠٠,٠٩ ٢٤٤٢ دولار فقط حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، مما يعني أن المتأخر بلغ ٦١٥,٩١ ٢ ٩٨٩ دولاراً.

٥٤- وناقش أعضاء مجلس الإدارة مسألة الاشتراكات المتأخرة بشكل مستفيض في كل من الاجتماع الاستثنائي الرابع والاجتماع العادي الحادي عشر. وقرر المجلس تكثيف الجهود لتحصيلها، واتفق على مبادرة إقليمية بقيادة دول أعضاء مسماة للإشراف على حملة التعبئة في كل منطقة على النحو التالي: أسندت لكينيا مهمة التعبئة في بلدان شرق أفريقيا، والسودان في بلدان شمال أفريقيا، ونيجيريا في بلدان غرب أفريقيا، والكاميرون في بلدان أفريقيا الوسطى، وملاوي في بلدان أفريقيا الجنوبية. وعملاً بذلك القرار أوفت بعض البلدان، مثل السودان وملاوي، بوعودها في الدورة بدفع كل ما عليها من متأخرات. وأقر مجلس

الإدارة أيضاً الاقتراح الذي تقدمت به الأمانة لاستعراض المساهمات المقررة على الدول الأعضاء اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

باء- منحة الأمم المتحدة

٥٥- يتلقى المعهد منذ فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ منحة من الأمم المتحدة، بلغت في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ ما مقداره ٨٠٠ ٣٧٢ دولار. بيد أن المصروفات في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أظهرت أن هناك حاجة إلى مبلغ ٩٦٣,٣١ ٤١٧ دولاراً لدفع رواتب الموظفين الأساسيين في الفئة الفنية، وهي رواتب المدير ونائب المدير ومستشار البحوث وموظف الشؤون الإدارية/المالية. وكما هو واضح، فإن المنحة لا تغطي سوى جزءاً من رواتب الموظفين الأساسيين، مما يعادل رواتب حوالي ١٩ شهراً من المدفوعات المطلوبة، بينما تُدفع المتطلبات الإضافية من الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء.

٥٦- وفي تقرير عام ٢٠٠٨ (A/63/87، الفقرة ٥٠)، أبلغ المعهد عن قرار مجلس الإدارة برفع الرواتب بنسبة ٧٥ في المائة لجعلها قريبة من نصف رواتب موظفي الأمم المتحدة. فارتفع المبلغ الإجمالي اللازم لدفع رواتب موظفي الفئة الفنية لفترة السنتين إلى ٩٠٠ ٦٩٧ دولار وأبقى على المستوى نفسه خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وقد أدى ذلك إلى عجز بمقدار ١٠٠ ٣٢٥ دولار (قيمة المنحة حالياً، ٨٠٠ ٣٧٢ دولار، مطروحاً منها مجموع تكاليف الرواتب، ٩٠٠ ٦٩٧ دولار)، مما يعني أن وظيفة كل من مستشار التدريب ومستشار المعلومات/التوثيق ستبقى شاغرة.

٥٧- ومع أن مجلس إدارة المعهد قد طلب، في دورته العاشرة، من اللجنة الثالثة للجمعية العامة أن تنظر في التوصية بزيادة قيمة المنحة اعتباراً من فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لتلبية متطلبات الرواتب الإجمالية البالغة ٩٠٠ ٦٩٧ دولار لتغطية رواتب الموظفين الفنيين الأساسيين، بقي مقدار المنحة كما كان للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ البالغ ٨٠٠ ٣٧٢ دولار. ومن ثم فقد أثر استمرار التأخير في توظيف كل من مستشار التدريب ومستشار المعلومات/التوثيق على التنفيذ الفعال للأنشطة في البرامج الفرعية ذات الصلة.

جيم- إيرادات أخرى

٥٨- تلقى المعهد الإيرادات التالية: مبلغ ٤٨٩,٤١ ١٢٠ دولاراً من تأجير المباني، ومبلغ ٠٥٥ ٢٨ دولاراً من تأجير المرافق، ومبلغ ٠٧٣,٣٩ ٦ دولاراً من عمليات مصرفية (فوائد مستحقة وأرباح من معاملات نقدية).

سادساً - مستقبل المعهد

٥٩ - تضيفي البروتوكولات التي أنشئ بموجبها المعهد والقرارات اللاحقة الصادرة عن الجمعية العامة الشرعية على تعاون المعهد مع الهيئات الأخرى على مكافحة الجريمة. والاستراتيجية المفضلة هي النهج الجماعي من أجل التصدي للتحديات التي تفرضها الجريمة في البلدان الأفريقية. وانطلاقاً من حكم تعاهدي، فإن المعهد مكلف بتشجيع التعاون بين حكومات المنطقة في صوغ سياسات مشتركة واتخاذ إجراءات مشتركة في المسائل ذات الاهتمام المتبادل في منع الجرائم والحد منها. وفي القرار ١٨١/٦٤ تقرر الجمعية العامة بأن المعهد يمثل محوراً لجميع الجهود المهنية الهادفة إلى تعزيز التعاون والتآزر الفعالين من جانب الحكومات والأوساط الأكاديمية والمؤسسات والمنظمات المهنية والعلمية والخبراء في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٦٠ - وتؤكد قرارات مجلس الإدارة ضرورة إبراز صورة المعهد بحيث يمكنه الوصول إلى الموارد اللازمة. ولا يمكن مواءمة سياسات منع الجريمة إلا من خلال تبادل البيانات المتاحة ومقارنة تحليل هذه البيانات وتطبيقها، وهو جهد يطابق رؤية مستقبل تقوم على أساس توطيد الشراكة والتعاون بين الوكالات في كل بلد وفي كل منطقة. والمحاولات المنفردة لمنع الجريمة غير مجدية لأن الأعمال الإجرامية غالباً ما تكون منسقة جيداً وتأتي وليدة مخططات عبر وطنية على درجة عالية من التنظيم.

٦١ - والأشكال الناشئة من الجريمة تفرض باستمرار تحديات لا يمكن التصدي لها إلا من خلال التدابير المبتكرة والمصممة خصيصاً للغرض ومن خلال مشاركة العديد من الشركاء. وقدرة المعهد على النجاح في هذا المسعى مهددة إلى حد كبير بحكم الضائقة المالية التي يعاني منها. وفي الأجل القصير جداً فإن بناء التحالفات وتقاسم التكاليف والمشاركة المجتمعية لها دور حاسم في تعزيز كفاءة استعمال الموارد المتاحة. أما في الأجل المتوسط والطويل فلا بد للمعهد من أن يعدل مساره إلى حد ما إذا أريد له أن يثبت وجوده كآلية فعالة ومستدامة لمنع الجريمة وصون حقوق المتهمين في كل أرجاء أفريقيا. ومن ثم فإن مستقبل المعهد يتوقف على أربعة أركان متميزة، ألا وهي: إبراز الصورة، وبناء القدرات، والاستدامة، وتكييف البرامج لكي تطابق الولايات الراهنه المنوطة بالمعهد والطابع الدينامي للجريمة والعدالة الجنائية في أفريقيا.

٦٢ - وقد عكف المعهد فعلاً على تكييف برامجه واستكشاف سبل جديدة (من قبيل برامج تتناول انتحال الهوية والجريمة السيبرانية وتقديم العون القانوني) للوفاء بتلك الولايات ولتلبية الاحتياجات الدينامية في القارة الأفريقية. وفي هذا الصدد، سوف يعمضي المعهد في اتباع النهج

المبتكرة في التصدي للقضايا الناشئة وتدعيم قدرته على التغلب على العقبات الجديدة بترشيد النظم الراهنة واستحداث نظم جديدة. وإبراز الصورة مهمة تمضي على قدم وساق منذ حين. وفي المستقبل القريب، سيكون موقع المعهد على الشبكة الجديد جاهزاً ينبض بالحياة. وعلاوة على ذلك، يجري تنفيذ مشاريع أصغر نسبياً من شأنها أن تصل المعهد بمواقع شبكية للمعلومات تحظى بكثير من الاهتمام والإقبال، مما يمكن المعهد من التواصل بأساليب جديدة مع المنظمات والأفراد دون أن يهمل السبل التقليدية المعهودة في إقامة العلاقات.

٦٣- ولسوف يواصل المعهد توسيع المكتبة الرقمية لديه وفهرس النفاذ الإلكتروني المباشر للعموم بغية اجتذاب المزيد من جمهور الباحثين وصانعي القرارات والشركاء المحتملين. وفضلاً عن ذلك، سوف يسعى المعهد إلى الوصول إلى منافذ وسائط الإعلام الشعبية لاستقطاب الاهتمام نحو البرامج الحيوية التي قد تعاني خلاف ذلك لمجرد أن الأفراد والفئات المستهدفة غافلة عنها. كما سيواصل المعهد بناء الروابط مع المؤسسات الأكاديمية في شتى أنحاء العالم بغية توسيع قاعدة الدعم والنهوض بالتنوع.

٦٤- وفيما يتعلق ببناء القدرات، يتعين على المعهد أن يزداد تمسكاً بدور التنسيق من أجل تعزيز التعاون مع المنظمات الأخرى. وفي مجال التدريب على وجه الخصوص، يجب على المعهد أن يوطد علاقته مع العديد من منظمات المعونة القانونية الضالعة في التدريب في شتى أنحاء أفريقيا. وتماشياً مع إعلان ليلونغوي بشأن فرص الحصول على المعونة القانونية في نظام العدالة الجنائية في أفريقيا،⁽³⁾ سوف يسعى المعهد إلى توجيه قدراته في مجال التدريب والبحوث على السواء نحو تعزيز التعاون والدعم من أجل توفير خدمات المعونة القانونية من جانب الحكومات الأفريقية. وعلاوة على ذلك، سوف يسعى إلى زيادة مشاركته في التدريب وفي بناء علاقات أوثق مع منظمات المعونة القانونية بحيث يوائم بين مختلف النهج نحو المعونة القانونية والتدريب شبه القانوني في أفريقيا. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الجهود إلى إرساء ممارسات جيدة وإلى إطلاق استجابة موحدة وتدخلات مخصصة تتناول حقوق مراعاة الأصول القانونية والجهل بالمسائل القانونية. وسوف يلتزم المعهد أيضاً بزيارات الخبراء وتبادل الطلبة والمتدربين للعمل بمثابة معاونين قانونيين والعمل في الوقت ذاته على توفير الفرص للتقدم تعليمياً ومهنياً. ويجب على المعهد أن يضطلع بدور أقوى في تنسيق جهود الحكومات والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة والمساهمة. وعلاوة على ذلك، يجب على المعهد ترشيد عملياته كي يستحدث برامج أكثر استقراراً واستدامة بحيث يمكن تكييفها بسهولة لتلبية حاجة معينة في وقت معين.

(3) يمكن الحصول عليه من الموقع: <http://www.penalreform.org/files/rep-2004-lilongwe-declaration-en.pdf>.

٦٥- وكانت الاستدامة وما زالت تحدياً رئيسياً يواجه المعهد. وزيادة المساهمات من الدول الأعضاء أولوية ملحة. ومن خلال بناء القدرات وإبراز الصورة، كان المعهد وما زال يناشد الدول الأعضاء أن تسدد ما عليها من مستحقات، ويقنعها بأن ذلك لا يقتصر على أنه برهان قوي على التزامها وإنما هو استثمار ينم على الفطنة. أضف إلى ذلك أن التحسينات الجارية في المعهد سوف تؤدي إلى زيادة في عدد الدول الأعضاء. ومع ذلك فإن الشح المزمّن في الموارد المالية سوف يواصل كبج الجهود التي يبذلها المعهد. ولمواجهة هذا التحدي، سوف يضطلع المعهد بعدد من مبادرات جمع الأموال. ويعتزم استحداث آلية لتمكينفرادى المانحين من المساهمة مباشرة من خلال موقع المعهد على الشبكة. وسوف يسعى المعهد أيضاً إلى إقناع الجهات المانحة الأخرى بالتعاون والمساهمة في برامج منفردة، ويتصل بالمؤسسات الكبرى التي تبتغي أو لا تبتغي الربح والتي لها مصلحة في برامج المعهد أو لها تاريخ في مساندة قضايا مماثلة وذلك للحصول على المنح وغيرها من أشكال الدعم. وأصبح من الواضح أكثر فأكثر أن المصداقية والاستدامة والفعالية تتوقف كلها على تدفق متسق من الدعم المالي.

٦٦- وتشير كل هذه الجهود إلى عملية استعراض أنشطة المعهد المذكورة في الفقرة ١٠ من هذا التقرير وإلى التوصيات التي من المرتقب أن تتمخض عنها تلك العملية، وهو ما يرمي إلى تعزيز استدامة المعهد وإبراز جدواه في مواجهة تحديات منع الجريمة والعدالة الجنائية في البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، من المزمع أن يرتقي المعهد إلى مستوى من القدرة التنفيذية يضاهي ما بلغه أشقاؤه من المعاهد في القارات الأخرى والتي تنعم، لأسباب معلومة، بتوفر الموارد والوسائل الكافية والكفيلة بالوفاء بولاياتها.

سابعاً - الاستنتاج

٦٧- لئن كان التعاون والدعم الدوليان عنصراً أساسياً في حل المشكلات الناشئة عن الجريمة في أفريقيا، فإن القارة تواجه تحديات محددة تنفرد بها. فكل البلدان الأفريقية تعاني باستمرار من غياب سلطة القانون ومن قصور التنمية ومن عيوب برامج التدخل لعلاج المشكلات. ويشكل تأثير الجريمة ومواطن القصور في نظام العدالة الجنائية عوامل تهدد باستمرار مجالات أوسع، من قبيل نوعية الخدمات الاجتماعية وتوفرها والتطلعات والأهداف القومية ونظم الحوكمة وسيادة القانون ومحمل التقدم في مجال التنمية في أفريقيا. وتعرقل الجريمة باستمرار الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستدامة. وبدلاً من أن يتراجع خطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية في شتى أنحاء أفريقيا فإنه يزداد تطوراً وتغلغلاً في هذه القارة.

٦٨- ويتطلب وضع برنامج عمل فعال لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في أفريقيا تقييماً عملياً للتحديات القائمة وصوغ مجموعة من السياسات والأنشطة القائمة على الأدلة المصممة خصيصاً لتناول القضايا ذات الأولوية. ويتعين على التدابير الفعالة لمنع الجريمة في أفريقيا أن تتغلب على العقبة التي تتمثل في نقص المهارات والمعارف والدراية الفنية. ويتعين أن يكون لدى البلدان الأفريقية القدرة على حماية مواطنيها وعلى تحقيق التنمية المستدامة والتقدم. والمعهد جهة فاعلة أساسية في النهوض بهذه المهمة من خلال البحوث الموجهة نحو العمل والنُهُج المبتكرة القائمة على التجربة والتي تستند إلى البيانات والخبرات والوقائع المرتبطة بالجريمة والعدالة الجنائية في أفريقيا. ويتعين على برامج المعهد أن تضع التدابير الرامية إلى منع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية على النحو الملائم. وينبغي أن تنطوي جميع محاولات منع الجريمة على جهود متضافرة تبذلها كل قطاعات المجتمع. وسوف يواصل المعهد النهوض بدوره كمنسق لهذه الجهود فيما يتعلق بالجريمة وإدارة العدالة الجنائية، ويواصل كونه مركز تنسيق لجميع الجهود المهنية الرامية إلى تعزيز فعالية تعاون وتأزر الحكومات والأوساط الأكاديمية والمؤسسات والمنظمات العلمية والمهنية والخبراء في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٦٩- والمعهد مصدر هام من مصادر الدراية الفنية والتميز الأكاديمي والمساعدة التقنية ذات الصلة المقدمة إلى أفريقيا في مجالات احتياجات محددة، ومن ثم من المعقول أن تتصوره كمحرك لتنفيذ البرامج المناسبة وتوفير البيانات المتصلة بالجريمة ومواكبة التطورات الميدانية ووضع مبادئ توجيهية للسياسة العامة تكون مصممة خصيصاً لتساير واقع الحياة في أفريقيا.